APLC/CONF/2014/WP.13

23 June 2014
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

مابوتو، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال
استعراض سير العمل بالاتفاقية وحالتها

مشروع
استعراض سير العمل باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وحالتها، ٢٠١٠-٢٠١٤

الجزء الأول

مقدم من رئيس المؤتمر الاستعراضي الثالث

مقدمة

١- إن الغرض من هذه الاتفاقية هو إنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وتشدد ديباجة الاتفاقية على أن الطريق إلى الوفاء بهذا الوعد الإنساني يمر باتخاذ إجراءات إنسانية وإجراءات تتعلق بترع السلاح على السواء، وبصورة خاصة ما يلي: ضمان تَقَيُّد جميع الدول بأحكام الحظر الشامل التي تنص عليها الاتفاقية؛ وتدمير مخزونات الألغام الموجودة المضادة للأفراد؛ وتطهير المناطق الملغومة؛ ومساعدة الضحايا. وتنص الاتفاقية أيضاً على أن ثمة أموراً معينة ذات أهمية جوهرية من أجل إحراز تقدم في هذه المجالات، منها التعاون والمساعدة؛ والشفافية وتبادل المعلومات؛ واتخاذ تدابير ترمي إلى منع الأنشطة المحظورة وقمعها وتيسير الامتثال؛ ودعم التنفيذ.

(A) GE.14-06458 011014 021014
1406458

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وقد أُحرز تقدم إضافي هائل في سبيل تحقيق هدف الاتفاقية منذ أن اعتمدت الدول الأطراف استعراضها الشامل الثاني لسير العمل بالاتفاقية وحالتها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية، أو مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن عالم خالٍ من الألغام. ولا تزال التحديات قائمة رغم تواصل إحراز تقدم، ورغم أن الاتفاقية والممارسات التي تبلورت لتوجيه عملية التنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي كانت بمثابة نماذج لمعالجة المشاكل الإنسانية الناتجة عن أسلحة تقليدية أخرى. والغرض من هذا الاستعراض هو تسجيل التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف منذ انعقاد مؤتمر قمة كارتاخينا وتوثيق الجهود التي بُذلت لتطبيق خطة عمل كارتاخينا ونتائج هذه الإجراءات، والإشارة إلى القرارات والاستنتاجات والتوصيات التي اتخذتها الدول الأطراف منذ انعقاد مؤتمر قمة كارتاخينا لتيسير وتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية وعكس زيادة تفهم الوسائل الفعالة لتنفيذ الاتفاقية.

إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية

٣- عند اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد الدول التي كانت قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ١٥٦ دولة. وشمل هذا العدد ١٣١ دولة من الدول الـ ١٣٣ التي وقعت على الاتفاقية خلال الفترة التي فُتح فيها باب التوقيع (أي بين ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وبدء نفاذها في ١ آذار/مارس ١٩٩٩). وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى جميع الدول الـ ١٥٦ التي كانت قد صدقت عليها أو انضمت إليها.

٤- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، صدقت دولة واحدة على الاتفاقية (بولندا)، وانضمت إليها ثلاث دول (توفالو والصومال وفنلندا)، وخلفت دولة غيرها فيها (جنوب السودان). وهناك الآن ١٦١ دولة أعربت رسمياً عن موافقتها على التقيد بالاتفاقية. ويمكن الاطلاع على قائمة الدول الأطراف، وتواريخ تصديقها/انضمامها/خلافتها لغيرها وتواريخ بدء النفاذ في التذييل الأول.

٥- ولئن كان استخدام الألغام المضادة للأفراد واسع النطاق قبل اعتماد الاتفاقية، فقليلة هي البلدان التي يستجد فيها الآن استخدام هذه الألغام. فليس حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد المنصوص عليه في الاتفاقية ملزماً لأطراف الاتفاقية البالغ عددها ١٦١ طرفاً فحسب، بل إن قاعدة عدم الاستخدام الواردة في الاتفاقية قد حظيت هي الأخرى بقبول واسع النطاق من جانب الدول غير الأطراف. وعلاوة على ذلك، فرغم أن حيازة الألغام المضادة للأفراد كانت واسعة النطاق في السابق، فقد انضمت الآن إلى الاتفاقية الأغلبية العظمى من الدول التي سبق أن كدست تلك الألغام - وعددها ٨٩ دولة.

٦- وبات إنتاج الألغام المضادة للأفراد أمراً نادراً. ففي وقت من الأوقات كان أكثر من ٥٠ دولة تنتج ألغاماً مضادة للأفراد. وأصبحت ست وثلاثون (٣٦) من هذه الدول أطرافاً في الاتفاقية، ووافقت من ثم على التقيد بما تنص عليه الاتفاقية من حظر لإنتاج الألغام المضادة للأفراد. وهذه الدول هي: الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وألبانيا وألمانيا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتركيا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وزمبابوي والسويد وسويسرا وشيلي وصربيا والعراق وفرنسا وفنلندا وكندا وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية بأن بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية قد كفت عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو لم تنتج ألغاماً مضادة للأفراد منذ عدة سنوات.

٧- وليست هناك تجارة مشروعة بالألغام المضادة للأفراد. وبالانضمام إلى الاتفاقية، قبلت ١٦١ من دول العالم حظراً ملزماً قانوناً على نقل الألغام المضادة للأفراد. وقد أصبح هذا الحظر القاعدة المسلم بها، حتى لدى معظم الدول غير الأطراف في الاتفاقية، بعد قيام العديد من هذه الدول بوقف أو حظر نقل هذا السلاح. ومن المرجح أن تكون أي تجارة في هذا السلاح محصورة في مستوى متدن جداً من الاتجار غير المشروع.

٨- وأحد السبل لقياس مدى قبول الدول لقواعد الاتفاقية الدعم المعرب عنه لإصدار قرار سنوي من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية. ففي أحدث تصويت بشأن هذا القرار، صوتت ١٨ دولة غير طرف في الاتفاقية لصالح القرار هي كالآتي: أذربيجان، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونغا، جزر مارشال، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، سري لانكا، سنغافورة، الصين، عمان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليبيا، المغرب، منغوليا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة[(٢)]. وامتنعت عن التصويت جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أطرافاً في الاتفاقية.

٩- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، اتفقت الدول الأطراف في الاتفاقية على تشجيع الدول غير الأطراف، ولا سيما تلك التي أعلنت عن دعمها للأهداف الإنسانية للاتفاقية، على المشاركة في عمل الاتفاقية[(٣)]. ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، دُعيت جميع الدول غير الأطراف، تماشياً مع تقليد الانفتاح الذي درجت عليه الدول الأطراف، إلى المشاركة في برنامج عمل الاتفاقية واجتماعات الدول الأطراف لما بين الدورات. وشاركت الدول غير الأطراف الخمس والعشرون التالية في اجتماع واحد على الأقل من اجتماعات الاتفاقية منذ

(١) تستخدم الصيغ الحالية لأسماء الدول حتى وإن كان إنتاج ألغام مضادة للأفراد قد حدث عندما كان لبعض الدول أسماء مختلفة.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٣) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٦.

عام ٢٠٠٩: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، البحرين، تونغا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، سنغافورة، الصين، عمان، فلسطين، فييت نام، كوبا، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، نيبال، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب العديد من هذه الدول عن دعم الأهداف الإنسانية للاتفاقية، وأشار بعضها إلى الطريقة التي يدعم بها الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها.

١٠- ورغم التقدم الهائل المحرز في سبيل قبول الاتفاقية وقواعدها على نطاق عالمي، لا تزال التحديات قائمة. ورغم أن زرع ألغام جديد مضادة للأفراد أضحى نادراً، فقد سُجل منذ مؤتمر قمة كارتاخينا استخدام جديد لتلك الألغام من جانب أربع (٤) دول غير أطراف في الاتفاقية هي: إسرائيل والجمهورية العربية السورية وليبيا وميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل زرع ألغام جديد مضادة للأفراد من جانب جهات فاعلة غير حكومية مسلحة في البلدان الستة (٦) التالية: أفغانستان وباكستان وكولومبيا وميانمار والهند واليمن. وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، وافقت الدول الأطراف على إدانة إنتاج ونقل واستعمال الألغام المضادة للأفراد وعلى مواصلة استخدام كل الوسائل الممكنة لثني أي جهة عن فعل ذلك[٤]. وأعربت عدة دول أطراف عن قلق عميق إزاء زرع ألغام جديد مضادة للأطراف منذ مؤتمر قمة كارتاخينا، ودعت الجهات الفاعلة المعنية إلى الكف عن استخدام الألغام المضادة للأفراد.

١١- وقد انضمت إلى الاتفاقية الأغلبية العظمى من الدول التي توجد ألغام مضادة للأفراد في مناطق خاضعة لولايتها أو سيطرتها – ٥٩ دولة – ومع ذلك تذهب التقديرات إلى أن ٢٢ دولة لم تنضم بعد. وترى جميع هذه الدول الاثنتين والعشرين أو قد ترى أنها تستفيد من الألغام المزروعة، وهي أساساً، أو ربما تكون أساساً، مستخدمة للألغام المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك، فرغم أن الأغلبية العظمى من الدول التي تحوز مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد – ٨٩ دولة – قد انضمت إلى الاتفاقية، فإن ٣٠ دولة من الدول غير الأطراف في الاتفاقية تحوز مخزوناً من تلك الألغام أو ربما تحوزه.

١٢- وأهم حاجز أمام قبول الاتفاقية على نطاق عالمي تشبث عدة دول غير أطراف برأيها أن كفة العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على استخدام الألغام المضادة للأفراد لا ترجح على الفائدة العسكرية الهامشية التي ترى أنها تستمدها من استخدامها. والتغلب على هذا التحدي يعني تكثيف الدول الأطراف حوارها مع الدول غير الأطراف على المستوى القيادي، ببذل جهود تكمل التحاور على مستوى كبار الموظفين وتعزز أنشطة الترويج على الصعيد غير الحكومي.

(٤) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٥.

١٣- ولما كانت الدول الأطراف عازمة على تحقيق الانضمام إلى الاتفاقية والتقيد بقواعدها على نطاق عالمي، فقد وافقت في مؤتمر قمة كارتاخينا على اغتنام جميع الفرص للتشجيع على التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، وخاصة في المناطق التي تتسم بقلة الانضمام إلى الاتفاقية، ولتعزيز التقيد بقواعد الاتفاقية والتشجيع عليه[٥]. وفي ضوء التحديات التي جرت الإشارة إليها في مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، والتعهدات المقطوعة للتغلب على هذه التحديات، ما زال سمو الأمير مرعد بن رعد الحسين من الأردن على استعداد للتواصل مع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على أعلى المستويات. وفي عام ٢٠١٢، قدم الموسيقي والناشط في مجال مكافحة الألغام الأرضية الكولومبي، السيد خوانيس، تعهداً مماثلاً. وعلاوة على ذلك، أُعلن في حزيران/يونيه ٢٠١٣ أن صاحبة السمو الملكي الأميرة أستريد من بلجيكا ستشارك أيضاً في الترويج للاتفاقية على أعلى المستويات. ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود هؤلاء الأفراد عن طريق قرار صدر عن مجلس الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ خطة عمل كارتاخينا.

١٤- وواصلت فرادى الدول الأطراف بذل جهودها للتشجيع على قبول الاتفاقية، بما في ذلك بلجيكا التي اضطلعت بدور منسقة فريق الاتصال غير الرسمي المعني بتحقيق عالمية الاتفاقية.

١٥- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، وافقت الدول الأطراف على تشجيع ودعم الجهود التي يبذلها جميع الشركاء المعنيين لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية[٦]. وواصلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية والمنظمات الأعضاء فيها تشجيع الدول غير الأطراف على قبول الاتفاقية، باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بكل دولة تقريباً من الدول غير الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الترويج للانضمام إلى الاتفاقية، حتى على أعلى المستويات. وعملت اللجنة أيضاً على الترويج للقواعد الإنسانية للاتفاقية في أوساط جهات فاعلة غير تابعة للدول في مختلف السياقات. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية سنوياً قراراً يحث الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو لم تنظر في الانضمام إليها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية ضمان تنفيذها الكامل والفعال.

١٦- واستمرت الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور في جهود تحقيق عالمية الاتفاقية. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بانتظام إلى انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية وتنفيذها. وإلى جانب ذلك، واصلت إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها الترويج للاتفاقية.

(٥) خطة عمل كارتاخينا، الإجراءان رقم ١ و٣.

(٦) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٢.

١٧- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، وافقت الدول الأطراف على مواصلة مساعيها للتشجيع على التقيد بقواعد الاتفاقية على نطاق العالم، وذلك بشجب استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها من قبل الأطراف المسلحة من غير الدول وباتخاذ الخطوات المناسبة لوقف هذه الأعمال[٧]. ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، وقّع **[يرجى إدخال الرقم]** طرفاً مسلحاً إضافياً من غير الدول على "صك الالتزام بالتقيّد بالحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد والتعاون في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام" المنبثق عن مبادرة "نداء جنيف"، وبذلك أصبح عدد الأطراف المسلحة من غير الدول التي قطعت على نفسها هذا الالتزام [...] طرفاً. غير أن ثمة من أعرب عن رأي مفاده أن المنظمات غير الحكومية مطالبة، عند النظر في إشراك جهات مسلحة من غير الدول، بتوخي الحذر للحيلولة دون استغلال منظمات إرهابية عملية أوتاوا لتحقيق مآربها. ولا تزال بعض الدول الأطراف ترى أن مشاركة الأطراف المسلحة من غير الدول لا تكون إلا بعد إبلاغ الدول الأطراف المعنية بذلك وبعد إبداء هذه الدول الأطراف موافقتها على هذه المشاركة. وهناك دولة طرف أعربت مجدداً عن قلقها إزاء المشاركة بناءً على توقيع سابق على "صك الالتزام" المنبثق عن نداء جنيف، إذ ترى أنه غير منسجم مع الرأي الوارد أعلاه.

تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد

١٨- عند اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، كان تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٤ التزاماً يقع أو كان سيقع أو وقع على عاتق ٨٦ دولة طرفاً، بما فيها ٧٧ دولة طرفاً أفادت، وفقاً للمادة ٧، بأنها تمتلك مخزونات من الألغام المضادة للأفراد عندما بدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إليها، و٩ دول أطراف أفادت بأنها دمرت مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد قبل بدء نفاذ الاتفاقية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أبلغت جميع الدول الأطراف التي كان قد حل آنذاك الموعد النهائي المحدد لها لتدمير مخزوناتها، باستثناء ثلاث منها، بأنها أتمت برامج تدمير مخزوناتها.

١٩- وفي المجموع، هناك ١٥٢ دولة طرفاً لم تعد تمتلك مخزونات من الألغام المضادة للأفراد غير تلك الألغام التي يُسمح للدول الأطراف بالاحتفاظ بها للأغراض المسموح بها بموجب المادة ٣، إما لأنها لم تمتلكها قط أو لأنها أتمت برامج تدميرها. ولدى اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، أفادت الدول الأطراف مجتمعة أنها دمّرت أكثر من ٤٣ مليون لغم. وبحلول ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان عدد الدول الأطراف التي ظل التزامها بتدمير مخزونات من الألغام المضادة للأفراد قائماً يشمل الدول الأربع التالية: أوكرانيا وبيلاروس وتركيا واليونان.

(٧) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٤.

٢٠- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، أبلغت دولة من الدول الأربع التي ظل التزامها قائماً، وهي تركيا، بأنها أتمت تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٤. ودمرت تركيا مخزوناً يضم حوالي ٣ ملايين لغم مضاد للأفراد (انظر المرفق ...).

٢١- وعند اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، قدمت دولة طرف، هي العراق، تقريراً أولياً بموجب المادة ٧ في عام ٢٠٠٨ تشير فيه إلى أنها لا تحوز ولا تملك أي مخزونات، ولكنها ستواصل التحقيق في الأمر، وإذا تبين أن هناك مخزونات من الألغام المضادة للأفراد، ستبلغ عنها وستضع خططاً مناسبة لتدميرها. ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، بدا أن العراق يشير إلى أنه يمتلك مخزوناً صغيراً من الألغام المضادة للأفراد يحتوي على ٦٩٠ لغماً دُمرت جميعاً فيما عدا ٤٥ لغماً.

٢٢- ومنذ اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، بدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى بولندا وتوفالو وجنوب السودان والصومال وفنلندا. وأبلغت دولتان من هذه الدول الأطراف الخمس، هما بولندا وفنلندا، أن لديهما مخزونات من الألغام المضادة للأفراد يجب تدميرها وفقاً للمادة ٤. وأبلغت دولة من تلك الدول الأطراف، هي الصومال، أنها في طور التحقق مما إذا كانت مخزوناتها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. أما دولة أخرى من هذه الدول الأطراف، وهي جنوب السودان، فلم تبلغ عن أي مخزونات في البداية، ثم أبلغت عن اكتشاف مخزونات من الألغام المضادة للأفراد لم تكن معروفة لديها سابقاً، ولكنها أشارت بعدئذ إلى أن هذا الإعلان صدر خطأً.

٢٣- وعند اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، كانت دولة طرف، هي غينيا الاستوائية، لم تقدم بعد تقريراً أولياً وفقاً للفقرة ١ من المادة ٧. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ٤ دول، من بين الدول الأطراف الخمس التي بدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إليها منذ مؤتمر قمة كارتاخينا، تقرير شفافية أولياً، هي بولندا وجنوب السودان والصومال وفنلندا. ومنذ اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، لم تقدم دولتان طرفان بعد، هما توفالو وغينيا الاستوائية، المعلومات الأولية المطلوبة وفقاً لتدابير الشفافية، ولم تؤكدا من ثم وجود أو عدم وجود مخزونات الألغام المضادة للأفراد، على أن مصادر أخرى من المعلومات تفترض أن الدولتين لا تمتلكان مخزونات من تلك الألغام. وحل موعد تقديم تقرير غينيا الاستوائية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، وتقرير توفالو في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٢٤- وهناك الآن خمس دول أطراف لا يزال الالتزام بتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد قائماً - أوكرانيا وبولندا وبيلاروس وفنلندا واليونان - ثلاث منها لم تمتثل لالتزامها بتدمير مخزوناتها، بما فيها اثنتان منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وكما سبقت الإشارة إليه، لا تزال دولة طرف، هي الصومال، في طور التحقق من مخزوناتها، ولا يزال يتعين على دولتين طرفين، هما توفالو وغينيا الاستوائية، أن تؤكدا إن كانتا تمتلكان أم لا مخزونات من الألغام المضادة للأفراد. وعليه، هناك الآن ١٥٦ دولة طرفاً لم تعد تمتلك مخزونات من الألغام المضادة

للأفراد إما لأنها لم تمتلكها قط أو لأنها أتمت برامج تدميرها. وقد أبلغت هذه الدول الأطراف مجتمعة بأنها دمرت مخزوناً يضم [زهاء ٤٦ مليون] لغم مضاد للأفراد.

٢٥- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، اتُّفق على أن تقوم جميع الدول الأطراف، في حالة اكتشاف مخزونات ألغام لم تكن معروفة من قبل بعد انقضاء الآجال المحددة لها لتدمير المخزونات، بالإبلاغ عن هذا الاكتشاف وفقاً لالتزاماتها بموجب المادة ٧، والاستفادة فضلاً عن ذلك من الوسائل غير الرسمية الأخرى لتقاسم هذه المعلومات في أقرب فرصة ممكنة، وتدمير هذه الألغام المضادة للأفراد باعتباره مسألة ذات أولوية عاجلة[٨]. (يمكن أن تتخذ "الوسائل غير الرسمية" على سبيل المثال شكل تبادل المعلومات أثناء برنامج العمل لما بين الدورات).

٢٦- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، أبلغت [٥] دول أطراف عن اكتشاف مخزونات ألغام مضادة للأفراد لم تكن تعلم بوجودها من قبل، هي: بوروندي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وغينيا - بيساو والفلبين وكوت ديفوار، وفقاً للالتزامات المتعهد بها في خطة عمل كارتاخينا. وأفادت هذه الدول الأطراف مجتمعة بأنها دمرت ٣ ٣٠١ لغم من الألغام المخزونة المضادة للأفراد التي لم تكن على علم بوجودها من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت نيجيريا إلى أنها تتخذ خطوات لجرد مخزونها من الذخائر لمعرفة ما إذا كانت هناك مخزونات لم تكن تعلم بوجودها من قبل.

٢٧- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، ظل تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد أحد أصعب التحديات المتبقية أمام الاتفاقية. وأُعرب عن قلق إزاء عدم امتثال ثلاث دول أطراف للأجل المحدد بأربع سنوات لتدمير أو ضمان تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد التي تمتلكها أو تحوزها أو تقع تحت ولايتها القضائية أو سيطرتها. وحُثت على إتمام برامج تدمير المخزونات في وقت مبكر، وذُكّرت بأن خطة عمل كارتاخينا تتضمن مبادئ توجيهية بشأن السبل الكفيلة بالعودة إلى حالة الامتثال.

٢٨- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **بيلاروس** في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، مما يعني أن آخر موعد محدد لها لإتمام تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد هو ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي ختام مؤتمر قمة كارتاخينا، لم تكن بيلاروس قد أكملت تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٤ ضمن الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية، ولا يزال لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد يتعين تدميره يضم ٩٨٤ ٣٧١ ٣ لغماً. وسُجل أيضاً تحديد شروط ومتطلبات تنفيذ البرنامج المشترك الخاص بتدمير الألغام من طراز PFM-1، واتفقت بيلاروس والمفوضية الأوروبية على جدول زمني للمرحلة التحضيرية للمشروع. وأُعلن كذلك أن الزيارة التقييمية التي قامت بها المفوضية الأوروبية إلى موقع التدمير المقترح تمت بنجاح، وأن عطاءً طُرح

(٨) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٢.

في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن المفوضية الأوروبية كانت تعتزم التوقيع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على عقد مع الجهة الفائزة بالعطاء.

٢٩- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، واصلت بيلاروس تقديم معلومات سنوية محدثة في تقارير الشفافية، التي قدمتها بموجب المادة ٧ وأثناء اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، عن حال مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد. وأشارت بيلاروس في تقرير الشفافية الذي قدمته في عام ٢٠١٠ إلى تدمير ١ ٨١٢ لغماً من مخزون الألغام المضادة للأفراد الذي كان أثناء مؤتمر قمة كارتاخينا ما زال يحتوي على ٣ ٣٧١ ٩٨٤ لغماً، وأصبح المخزون يضم من ثم ٣ ٣٧٠ ١٧٢[٩] لغماً. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت بيلاروس اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بأن الشركة البيلاروسية الخاصة "Stroyenergo" قد دمرت ١٦٠ حاوية من نوع CSF-1 في عام ٢٠١٠ تحتوي على ١١ ٥٢٠ لغماً من نوع PFM-1. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان لا يزال يتعين تدمير ٣ ٣٥٦ ٦٣٦ لغماً من الألغام المخزنة المضادة للأفراد. ومنذئذ، تشير المعلومات المقدمة من بيلاروس إلى أن عمليات التدمير الإضافية ستنطلق بعد إكمال مرفق التدمير وتقييم الأثر البيئي والأمني. وذكرت بيلاروس في تقرير الشفافية المقدم في عام ٢٠١٤ أنها لا تزال تمتلك ٣ ٣٥٦ ٦٣٦ لغماً من الألغام المخزنة المضادة للأفراد التي يتعين تدميرها.

٣٠- وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغت بيلاروس اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات أن نكسات حدثت منذ مؤتمر قمة كارتاخينا أدت إلى تأخير انطلاق المشروع رغم أن التعاون بين جمهورية بيلاروس والمفوضية الأوروبية ما زال مستمراً. وذكرت بيلاروس كذلك أن المفوضية الأوروبية أجرت في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ مفاوضات مع متعاقد محتمل، إلا أن المفوضية الأوروبية أبلغت بيلاروس في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ أن هذه المفاوضات لم تنجح. ووقعت بيلاروس على إضافة للاتفاق المالي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، طرحت المفوضية الأوروبية عطاءً جديداً لاختيار جهة تتعاقد معها لتنفيذ مشروع "تدمير الذخائر من نوع PFM-1 في بيلاروس".

٣١- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات الذي عُقد في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أشارت بيلاروس إلى أن الاتحاد الأوروبي وقّع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عقد تنفيذ المشروع مع شركة إسبانية تسمى Explosives Alaveses SA (EXPAL)، وأن هذه الشركة اكتسبت الصفة القانونية في بيلاروس في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، ذكرت بيلاروس أن تدمير مخزوناتها من الألغام من طراز PFM-1 سيكتمل في عام ٢٠١٣ بحسب الأطر الزمنية المتفق عليها. وفي اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أبلغت بيلاروس بأن بناء مرفق التدمير الذي تضطلع به

(٩) صُحح هذا الرقم فيما بعد أثناء الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف ليصبح ٣ ٣٦٨ ١٥٦ لغماً.

شركة Anfacion الروسية انطلق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وذهبت تقديرات بيلاروس إلى أن التاريخ المتوقع لاستكمال تدمير جميع مخزوناتها عملاً بالمادة ٤ هو شهر أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٢- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات الذي عُقد في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، أشارت بيلاروس إلى استمرار العمل على بناء مرفق التدمير في قاعدة للذخائر تقع بالقرب من رشيتسا في جنوب شرق بيلاروس. وذكرت بيلاروس كذلك أن هذه العملية كانت أكثر تعقيداً واستغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً في البداية، نظراً إلى الحاجة إلى نقل الكثير من قطع المعدات إلى موقع التدمير من إسبانيا وألمانيا، ونظراً إلى لزوم الحصول على تراخيص وأذون خاصة لنقل المتفجرات وأجهزة التفجير بغية الامتثال للممارسات الدولية في مجال الرقابة على الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، أخرت الظروف الجوية غير الملائمة في فصل الشتاء أعمال البناء. وذكرت بيلاروس أيضاً أنها أنشأت مع المفوضية الأوروبية، في إطار السعي إلى حل المسائل العالقة المتصلة بتدمير المخزونات حلاً فعالاً، "لجنة توجيهية" اجتمعت ثلاث مرات في عام ٢٠١٢ بهدف معالجة المسائل التي كانت تؤخر البناء. وأشارت بيلاروس إلى أن الشركة المتعاقدة ستنجز تقييماً للأثر البيئي قبل الشروع في عملية التدمير. وأفادت بيلاروس كذلك بأن عملية التدمير ستتم في عام ٢٠١٣.

٣٣- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، الذي عُقد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أبلغت بيلاروس بأن مشروع البناء قد اكتمل بنسبة ٩٠ في المائة، غير أنه لا يمكن حتى الآن وبأنها لا يمكنها بعد تقديم إطار زمني لبدء عملية التدمير. وأشارت بيلاروس أيضاً إلى أن الانبعاثات الهوائية والنفايات الصلبة الناتجة عن تدمير الألغام سيُعاد تدويرها وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي، وأن المفوضية الأوروبية تتولى تمويل المشروع بمبلغ مقداره ٣,٩ ملايين يورو. وأبلغت بيلاروس كذلك عن التوقيع على اتفاق في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين حكومة بيلاروس والمفوضية الأوروبية من أجل توسيع نطاق تعاونهما في مشروع تدمير المخزونات.

٣٤- وفي الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، ذكرت بيلاروس، في معرض الإبلاغ عن المستجدات التي طرأت منذ أيار/مايو ٢٠١٣، أن غرفة لمعالجة الغازات أنشئت في ألمانيا، وسُلمت إلى مرفق التدمير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأشارت بيلاروس أيضاً إلى أن خبراء إسبان يعكفون على تركيب وضبط غرفة معالجة الغازات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تخطط شركة EXPAL الإسبانية لإنجاز عملها المتعلق باختبار معدات التنقية والبدء في اختبار تدمير الدفعة الأولى من الألغام من طراز PFM-1.

٣٥- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، الذي عُقد في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفادت بيلاروس بأن شركة EXPAL الإسبانية قد أكملت أعمال البناء والتركيب في مرفق التدمير، وأن موظفي المرفق يعكفون على ضبط المعدات والتحقق من

أدائها في نظام الاختبار. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، أجرت شركة EXPAL أول تدمير عملي للألغام في إطار المشروع، دُمرت خلاله حاويتان من طراز CSF-1، تحتويان على ما مجموعه ١٤٤ لغماً مضاداً للأفراد من نوع PFM-1. وأشارت بيلاروس إلى أن من المفترض أن تتواصل أعمال الاختبار في الموقع إلى غاية منتصف شهر أيار/مايو ٢٠١٤.

٣٦- وأبلغت بيلاروس الدول الأطراف بتفاصيل التقدم المحرز في سبيل الوفاء بالالتزامات بموجب المادة ٤، غير أن هذا التقدم ظل بطيئاً إذ تواجه بيلاروس تحديات مستمرة متصلة بتدمير ما تمتلكه من ألغام مخزنة من نوع PFM، ولم يُدمَّر سوى ٣٣٢ ١٣ لغماً مضاداً للأفراد منذ مؤتمر قمة كارتاخينا. ورغم الإعلان سابقاً عن موعد متوقع لإكمال التدمير، ليس من الواضح حالياً متى تتوقع بيلاروس الانتهاء من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤.

٣٧- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **اليونان** في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ مما يعني أن الموعد النهائي المحدد لها لإتمام عملية تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد هو ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وعند اختتام مؤتمر قمة كارتاخينا، لم تكن اليونان قد أكملت الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤ في غضون الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية، وكان لا يزال يتعين تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد البالغ عددها ١٩٥ ٥٨٦ ١ لغماً. وأفيد أيضاً بنقل ٩٦٢ ٢٢٥ لغماً إلى بلغاريا وتدميرها، وبأن عملية نقل وتدمير جميع مخزونات الألغام "ستنتهي بحلول نهاية عام ٢٠٠٩".

٣٨- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، واصلت اليونان تقديم معلومات محدّثة سنوية في تقارير الشفافية التي قدمتها بموجب المادة ٧ وفي اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بشأن حال مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد. وأبلغت اليونان في تقرير الشفافية الذي قدمته في عام ٢٠١٠ بأن عدد الألغام المضادة للأفراد التي كان لا يزال يتعين تدميرها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هو ٥٣٢ ٥٦٦ ١ لغماً، وأن ٣٦٢ ٦١٥ لغماً نُقلت إلى بلغاريا بغرض تدميرها. وأبلغت السلطات البلغارية بأنها استلمت من اليونان ما مجموعه ٨٨٢ ٦١٤ لغماً مضاداً للأفراد ودمرتها في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وأحيطت اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات علماً، في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالتفاوت في الأرقام التي قدمتها بلغاريا وتلك التي قدمتها اليونان بما مجموعه ٤٨٠ لغماً، وأشير إلى أن السلطات اليونانية تعكف، بالتعاون مع السلطات البلغارية، على التحقيق في الأمر.

٣٩- وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغت اليونان اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بأن الاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع اليونانية والشركة التي اختيرت لتدمير مخزون اليونان قد ألغي بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بسبب عدم الوفاء بالاتفاق نتيجة لحادث صناعي وقع في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. وعليه، فإن اليونان لن تتمكن من إتمام تدمير مخزوناتها بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وفي ضوء ما تقدم، أوضحت اليونان أيضاً أن مستهل

عام ٢٠١١ سيكون خطاً زمنياً أكثر واقعية لإتمام التنفيذ، وأن وزارة الدفاع اليونانية تعمل بسرعة للتعاقد مع شركة أخرى لتتولى المهمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أفادت اليونان بأن شركة EAS (Hellenic Defence Systems)/VIDEX رفعت دعوى ضد دولة اليونان بعد أن فسخت العقد معها، وأن المحاكم اليونانية المختصة تعكف حالياً على النظر فيها. وفي انتظار إتمام الإجراءات القانونية، واصلت اليونان الأعمال التحضيرية لإبرام عقد جديد ينص على الالتزام بتدمير المخزون المتبقي في غضون ستة أشهر من تاريخ إرساء العقد.

٤٠- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت اليونان اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بأن التحريات بينت أن اختلاف الأرقام نتج عن عدم توزيع الألغام توزيعاً متساوياً أثناء تعبئتها لشحنها إلى بلغاريا، وأن الألغام الأربع مائة والثمانين كانت موجودة بالفعل في مستودع ذخيرة تابع للجيش اليوناني. وبيّن التحقيق أيضاً أن المخزونات الأولية من الألغام في اليونان كانت تحتوي على ١٦٧ ٥٦٨ ١ لغماً قبل بدء عملية التدمير وليس ٥٣٢ ٥٦٦ ١ لغماً. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ كذلك، ذكرت اليونان أن هناك مخزوناً متبقياً يضم ٢٨٥ ٩٥٣ لغماً لا يزال يتعين تدميره. وأشارت اليونان أيضاً إلى أن شركة EAS كسبت قضيتها أمام المحاكم في نيسان/أبريل ٢٠١١ وتسلمت من جديد مشروع تدمير المخزونات. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت الشركة مقترحاً منقحاً يشمل جدولاً زمنياً جديداً وشروطاً مالية جديدة، كان لا يزال في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ موضع مفاوضات بين الطرفين، وتضمن المقترح إعادة البدء في تنفيذ العقد في غضون الأشهر الستة القادمة واستكمال التدمير خلال ٢٢ شهراً.

٤١- وفي اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أوضحت اليونان أن مقترح شركة EAS لم يُنفّذ بعد في انتظار استكمال عملية قضائية ورصد المخصصات في الميزانية التي كان يُتوقع الحصول عليها عقب اعتماد البرلمان لميزانية عام ٢٠١٢. وأشارت اليونان كذلك إلى توقيع عقد جديد في المستقبل يتضمن إشراك القوات المسلحة اليونانية إشراكاً وثيقاً في رصد العملية. وذكرت اليونان أيضاً أن السلطات المختصة تعكف على دراسة خيارات أخرى بغية تسريع عملية التدمير. وبحلول اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، كان لا يزال لدى اليونان ٢٨٥ ٩٥٣ لغماً يتعين تدميره .

٤٢- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغت اليونان اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بأنها، منذ اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، لم تُحرز أي تقدم إضافي في مجال تدمير ما تبقى من مخزون الألغام، وأنها بانتظار صدور قرار عن المحكمة يتعلق بالمنازعة القانونية القائمة بين اليونان وشركة EAS. وأفادت اليونان أيضاً بأن المداولات الرئيسية لمحكمة الاستئناف الإدارية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لم يتسن عقدها في ذلك التاريخ بسبب ظروف غير متوقعة. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وُقع على قرار وزاري لإعادة العملية بكاملها إلى المسار السليم، وفي غضون ذلك، بدأت

القوات المسلحة اليونانية وضع مخزون الألغام المضادة للأفراد البالغ عددها ٢٨٥ ٩٥٣ لغماً في مستودع واحد للذخيرة بحيث تبدأ عملية التدمير فور صدور الضوء الأخضر من وزارة الدفاع.

٤٣- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، كانت اليونان تمتلك العدد نفسه من الألغام المضادة للأفراد التي يتعين تدميرها. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أبلغت اليونان اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بتوقيع عقد معدل في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين شركة EAS ووزارة الدفاع اليونانية لتدمير ما تبقى من الألغام.

٤٤- وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، أفادت اليونان بأن شركة EAS قدمت، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، جميع الوثائق ذات الصلة إلى وزارة التنمية والمنافسة والشؤون المالية، بما في ذلك شهادة المستخدم النهائي، من أجل استئناف عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد في المرافق الخاصة بشركة VIDEX المتعاقدة من الباطن. وفي سبيل المضي قدماً بهذه العملية، قدمت شركة VIDEX بدورها طلباً إلى وزارة الاقتصاد والطاقة البلغارية في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ للحصول على شهادة استيراد دولية، وقد أصدرت السلطات البلغارية المختصة هذه الشهادة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت وزارة التنمية والمنافسة والشؤون المالية تراخيص التصدير. ونتيجةً لذلك، فإن تراخيص النقل هي الوثائق الوحيدة التي لم تصدر بعد في هذه المرحلة لبدء شحن الألغام إلى بلغاريا، ومن المتوقع أن تصدرها السلطات اليونانية والبلغارية المختصة خلال الأسابيع القادمة. ورغم الأزمة المالية الحالية، أشارت اليونان إلى أنها بلغت المراحل النهائية من الإجراءات اللازمة وأنها تتوقع بدء نقل وتدمير مخزونات الألغام في أوائل عام ٢٠١٤.

٤٥- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، الذي عُقد في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ذكرت اليونان أن السلطات المختصة في وزارة الدفاع أصدرت، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، توجيهاً يتعلق بأمن إجراءات نقل الألغام المشحونة إلى بلغاريا. وفي ٢٤ شباط/فبراير، نُقل ٥٢٨ ٦ لغماً من طراز "DM-31" إلى بلغاريا، بناءً على رخصة نقل صادرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أعادت السلطات البلغارية المختصة إصدار شهادة الاستيراد الدولية، عقب مقترح من وزارة الدفاع اليونانية يطلب مراجعة تلك الشهادة كي تنص على أن الألغام تُنقَل "لغرض نزع فتائلها والتخلص منها".

٤٦- وأشارت اليونان كذلك إلى أن سلطاتها المختصة أصدرت، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، رخصة لنقل ٢٩٨ ٥١ لغماً من طراز "DM-31"، ستُنقل إلى بلغاريا في الأسابيع المقبلة. وعلاوة على ذلك، نُقل في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى بلغاريا ٠٨٨ ٥ لغماً من طراز "M2" و١٦٠ ٢ لغماً من طراز "MI6"، بينما سيُنقل ٠٠٠ ١٥ لغم إلى بلغاريا يوم الاثنين ١٤ نيسان/أبريل. وذكرت اليونان أيضاً أنها تعتزم الإعلان في المؤتمر الاستعراضي

الثالث أن عملية التدمير جارية على قدم وساق، كي تمتثل اليونان لأحكام المادة ٤ من الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

٤٧- [...]

٤٨- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **تركيا** في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ مما يعني أن الموعد النهائي المحدد لها لتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد كان في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. ووقت انعقاد مؤتمر قمة كارتاخينا، لم تكمل تركيا تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٤ ضمن الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية، وكان لا يزال لديها مخزون من الألغام المضادة للأفراد يحتوي على ٧٦١ ٩٥٦ لغماً يتعين تدميرها بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أفادت تركيا عن طريق تقرير الشفافية السنوي بأن عدد الألغام المضادة للأفراد التي كانت لا تزال مخزنة حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هو ٤٥٨ ٧٣٠ لغماً. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغت تركيا اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بأن عملية تدمير ما تبقى من الألغام المخزنة تسير "بكامل سرعتها" في المرفق التركي للتخلص من الألغام الذي يعمل ٢٤ ساعة في اليوم على أساس ٣ نوبات في اليوم. وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، خُفض عدد الألغام المضادة للأفراد المتبقية مرة أخرى إلى ١٩١ ١٦١ لغماً. وعند اختتام اجتماع الدول الأطراف العاشر، كان لا يزال لدى تركيا ٦٣١ لغماً من الألغام المانعة لتحرك الأفراد (ADAM) (يحتوي كل واحد منها على ٣٦ ذخيرة فرعية). وذكرت تركيا أن التعامل مع هذه الألغام يتطلب تقنية خاصة لأنها تحتوي على اليورانيوم المنضّب، وستتولى تدميرها وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٥٠- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت تركيا اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بنقل ٦٣١ لغماً من طراز ADAM إلى ألمانيا بغرض تدميرها. وفي اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أشارت تركيا إلى أنها، بتدمير الألغام المتبقية من طراز ADAM البالغ عددها ٧١٦ ٢٢ لغماً في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، أكدت أنها استوفت تحقيق التزاماتها بموجب المادة ٤.

٥١- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **أوكرانيا** في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مما يعني أن الموعد النهائي المحدد لها لإنهاء تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد هو ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ولم تستوف أوكرانيا تحقيق التزاماتها بموجب المادة ٤ في غضون الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية، وكان لا يزال لديها في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ مخزون من الألغام يتعين تدميره يحتوي على ٠٩٦ ١٤٩ لغماً من طراز POM-2 و٣٧٢ ٩٥٠ ٥ لغماً من طراز PFM-1.

٥٢- وسُجل كذلك في مؤتمر قمة كارتاخينا أن أوكرانيا كانت تعتزم تدمير ٠٠٠ ٥٠٠ ١ لغم في عام ٢٠٠٩ و٠٠٠ ٦٠٠ لغم في عام ٢٠١٠، إلا أن شح الموارد المالية حال دون تنفيذ

خطتها. وذُكر أيضاً أن المفوضية الأوروبية أوفدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعثة خبراء لتقييم مرافق التدمير المتاحة ولتحديد نوع المساعدة المطلوبة. وأكدت هذه البعثة أن أوكرانيا تملك الدراية التقنية اللازمة لتدمير مخزونها من الألغام من نوع PFM، ولكن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والمعدات. وفضلاً عن ذلك، لوحظ أن تدمير الألغام المضادة للأفراد اعتُبر من أولويات أوكرانيا التي يمكن تمويلها في إطار الصك الأوروبي للجوار والشراكة التابع للاتحاد الأوروبي، على أن تحدَّد الاحتياجات الإضافية أثناء سير المفاوضات بين أوكرانيا والمفوضية الأوروبية في إطار البرنامج الوطني الأوكراني للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وفي النهاية، ذُكر أن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة تلقت، في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، طلباً للمساعدة من أوكرانيا يتعلق بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد وأن الطرفين بصدد مناقشة الأساليب المناسبة لتقديم دعم الخبراء.

٥٣- وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، أبلغت أوكرانيا جميع الدول الأطراف بأنها لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤ بحلول أجل ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المحدد لها. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أفادت أوكرانيا، في اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، بأن "عدم وجود مساعدة دولية عملية" حال دون تمكن أوكرانيا من تنفيذ التزاماتها. وتناولت أوكرانيا أيضاً بمزيد من الشرح خططها للحصول على الموارد الضرورية لإتمام تنفيذ المادة ٤، مشيرةً إلى أنها ستعمل على حشد الموارد الوطنية اللازمة، وعلى استئناف التعاون مع المفوضية الأوروبية في إطار الصك الأوروبي للجوار والشراكة (بتطبيق البرنامج الوطني الإرشادي الجديد للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، الذي سيشمل اعتبار مسألة تنفيذ الاتفاقية موضوعاً فرعياً ذا أولوية، والذي سيُستكمل بمذكرة تفاهم بين أوكرانيا والمفوضية الأوروبية "في القريب العاجل")، وعلى استعمال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف، عند الاقتضاء، لتشجيع عملية تدمير مخزوناتها وتسهيلها. وذكرت أوكرانيا كذلك أن عملية التدمير "متوقفة" نظراً إلى غياب الدعم الدولي ونظراً إلى الوضع الاقتصادي في أوكرانيا.

٥٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أبلغت أوكرانيا في تقرير الشفافية بأن عدد الألغام المضادة للأفراد التي كانت لا تزال مخزنة لديها حتى تاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ هو ٧٨٥ ٩٥١ ٥ لغماً. وأبلغت أوكرانيا اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بأن الفرن الدوار الوحيد الواقع في المصنع الكيميائي في بافلوغراد بإمكانه تدمير مليون لغم من طراز PFM سنوياً حسب التقديرات، وهو ما يعني أن أوكرانيا ستحتاج، في غياب المساعدة الدولية لتوسيع طاقة الفرن، إلى "ست سنوات على أقل تقدير" لإتمام تنفيذ الالتزامات بموجب المادة ٤. وذكرت أوكرانيا كذلك أن عملية التدمير يمكن إتمامها في ظرف ثلاث سنوات لو توفر "التمويل المناسب" لتركيب وتشغيل فرنٍ ثانٍ. وأفادت أوكرانيا أيضاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية وافقت في الآونة الأخيرة على تمويل شراء فرن آخر يُركَّب في مصنع بافلوغراد الكيميائي ويمكن استخدامه لتدمير الألغام المضادة للأفراد.

٥٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت أوكرانيا، وفقاً للمادة ٧، معلومات مفادها أن عدد الألغام المضادة للأفراد التي لا تزال مخزنة لديها هو ٧٨٥ ٩٥١ ٥ لغماً. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغت أوكرانيا اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات أن وزارة الدفاع الأوكرانية تخلصت من ٤٨٠ ٦ لغماً من طراز PFM-1 في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١. وفي اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أشارت أوكرانيا إلى أن مجلس الوزراء وقّع في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على اتفاق التنفيذ مع وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي يشمل تدمير نصف الألغام من طراز PFM.

٥٦- وتفيد المعلومات التي قدّمتها أوكرانيا في عام ٢٠١٢ عملاً بالمادة ٧ الخاصة بتدابير الشفافية بأن أوكرانيا كانت تملك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد يحتوي على ٩٠٥ ٩٣٩ ٥ ألغام، منها ٧٠٤ ٧٨٦ ٥ ألغام من طراز PFM. وذكرت أوكرانيا كذلك أنه لا يزال يتعين تحديد الجدول الزمني لإنجاز عملية التدمير، وأشارت إلى تحديث الفرن في مصنع بافلوغراد الكيميائي بالاستفادة من مبلغ مليون دولار أمريكي قدمته النرويج. وأبلغت أوكرانيا اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر أن ما مجموعه ٤٢٠ ١٧ لغماً مضاداً للأفراد دُمرت في عام ٢٠١٢، بما في ذلك ٩٢٠ ١٣ لغماً من طراز PFM-1 و٥٠٠ ٣ من طراز OZM-4، ولا يزال يتعين تدمير ٤٨٥ ٩٢٢ ٥ لغماً مخزّناً. وأشارت أوكرانيا أيضاً إلى أن المفوضية الأوروبية رصدت أموالاً كي تدمر أوكرانيا مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في إطار المرحلة الثانية من مشروع للصندوق الاستئماني للشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على أن تغطي المفوضية الأوروبية ٦٠ في المائة من التكاليف وتغطي أوكرانيا ٤٠ في المائة منها. وفي اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر، ذكرت أوكرانيا أيضاً أن وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي قد جمعت موارد كافية خاصة بها بفضل مساعدة قدمتها الحكومة الألمانية ليتسنى بدء تنفيذ مشروع التدمير الواسع النطاق بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أن تعطى الأولوية لتدمير الألغام من طراز PFM-1.

٥٧- وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، ذكرت أوكرانيا أن العدد الحالي للألغام التي لا يزال يتعين التخلص منها هو ٢٤٨ ٤٣٥ ٥ لغماً من طراز PFM-1 (1S)، وأنها تمكنت حتى آنذاك من تدمير ٤٣٣ ٢١٨ ١ لغماً منها (بينها ٦٧٢ ٥٦٧ لغماً من طراز PFM-1). وقد تم على مدار عام ٢٠١٣ التخلص مما مجموعه ٣٥٢ ٣٣٢ لغماً من طراز PFM-1. وذكرت أوكرانيا كذلك أنها تعتزم تدمير ٣ ملايين من هذه الألغام حتى عام ٢٠١٥ في إطار المرحلة الثانية من برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك حالما يتوفر التمويل من الاتحاد الأوروبي. وأبلغت أوكرانيا أيضاً أنها تقوم ببناء موقع إضافي لتفكيك الذخيرة سيزيد إلى حد بعيد من معدل تدمير الألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1.

٥٨- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعقود في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفادت أوكرانيا بأنها تمكنت حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤ من التخلص من ٠٠٥ ٢١٩ ١ ألغام،

منها ١٨٤ ٥٦٨ لغماً من طراز PFM، وأنها تخلصت في عام ٢٠١٣ من ٣٥٢ ٣٣٢ لغماً من طراز PFM-1، دُمر معظمها بفضل دعم مالي قدمته ألمانيا. وأبلغت أوكرانيا كذلك بأن هناك ما مجموعه ٦٧٦ ٤٣٤ ٥ لغماً من طراز PFM-1 (1S) يتعين تدميرها بموجب المادة ٤، ولكن آجال ذلك لم تُحدد بعد.

٥٩- وأشارت أوكرانيا أيضاً إلى شراء المعدات الضرورية وتركيبها في مصنع بافلوغراد الكيميائي بفضل مساعدة مالية مقدمة من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وبدء تشغيل المرافق الحديثة رسمياً. غير أن عملية التدمير لا تزال بطيئة بسبب نقص الدعم المالي الدولي، وتجري أوكرانيا في هذا الصدد حواراً نشطاً مع المفوضة الأوروبية وجهات مانحة أخرى. وذكرت أوكرانيا كذلك أن ما لديها من أموال عامة لا يسمح بأداء مهام التدمير بالسرعة اللازمة، ومن ثم فإن عملها يركز على التخلص من الذخائر غير الخاضعة لشروط معينة التي قد يشكل الاستمرار في تخزينها خطراً، وأن المهندسين العسكريين الأوكرانيين دمروا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، بواسطة التفجير، ٨ حاويات عنقودية من طراز KSF-1، أي ما مجموعه ٥٧٢ لغماً مضاداً للأفراد.

٦٠- [...]

٦١- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، أقرت الدول الأطراف بأن تعقُّد عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1، واقتران ذلك بقلة عدد الكيانات القادرة على تدمير هذه الألغام، وضخامة عدد هذه الألغام التي تحوزها أوكرانيا وبيلاروس، وعدم استصواب نقلها لتدميرها، وارتفاع تكاليف التدمير عوامل تفرض صعوبات كأداء أمام كلتا الدولتين الطرفين في ما يتعلق بالتنفيذ. وسلمت الدول الأطراف بأن تدمير الألغام من طراز PFM أصعب وأشد تعقيداً بكثير، تقنياً ومالياً، من تدمير الألغام الأخرى المضادة للأفراد. وأفادت الدول الأطراف أيضاً بأن أوكرانيا وبيلاروس التمستا المساعدة وفقاً للمادة ٦ من الاتفاقية، وأعربت عن رأي مؤداه أن كفالة امتثال أوكرانيا وبيلاروس لالتزاماتهما مسألة تهم جميع الدول الأطراف.

٦٢- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، أعربت الدول الأطراف عن رأي مفاده أن عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد المخزنة، رغم النجاح الكبير الذي حققته، لا تزال تشكل أحد أعقد التحديات التي تواجهها الاتفاقية، مشيرةً إلى أنه منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ لم تكمل بيلاروس وتركيا واليونان تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٤ في غضون المهلة الزمنية المحددة لها بمقتضى الاتفاقية، وأن أوكرانيا أفادت بأنها لن تتمكن من الوفاء بالتزامها بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد قبل الأجل المحدد لها وهو ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأُعرب عن قلق بالغ إزاء عجز ثلاث دول أطراف عن الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة لها وعجزها كذلك عن تقديم جدول زمني واضح لإتمام مهمتها تلك، كما أُعرب عن القلق إزاء احتمال عدم امتثال دولة طرف إضافية لالتزاماتها.

٦٣- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، أكملت دولة طرف، هي تركيا، تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، و لم تكن من قبل قد استوفت التنفيذ في غضون الإطار الزمني المحدد لها بموجب الاتفاقية، بينما لم تحترم دولة طرف أخرى، هي أوكرانيا، مهلتها الزمنية المحددة في أربع سنوات، مثلما تنبأ بذلك مؤتمر قمة كارتاخينا. وهناك الآن ثلاث دول أطراف لم تستوف بعد تنفيذ التزامها بتدمير مخزونها في غضون مهلة السنوات الأربع المحددة في الاتفاقية.

٦٤- واتُّفق في مؤتمر قمة كارتاخينا على أن تُحدد الدول الأطراف التي لم تحترم آجالها للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤ تاريخاً متوقعاً للوفاء بهذه الالتزامات. وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، لوحظ أن الدول الأطراف المعنية لم تف بالتزاماتها بعد. وأشارت الدول الأطراف أيضاً إلى أنه يتعين على جميع الدول الأطراف أن تحرص على كفالة سعي الدول الأطراف التي تنفذ برامج تدمير مخزوناتها إلى الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك عن طريق تقديم التعاون والمساعدة الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير مرة أخرى إلى أن أوكرانيا وبيلاروس واليونان أعربت عن التزامها العميق بالاتفاقية وبالوفاء بالتزاماتها.

٦٥- وذكر **العراق**، في تقريره الأولي المقدم في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بموجب المادة ٧، أنه لا يحتفظ بمخزونات، ومع ذلك سيواصل البحث ويصحح الوضع في التقارير المقبلة إذا تطلب الأمر ذلك. وبموجب المادة ٧، ذكر العراق في تقريره المقدم في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أنه يحتفظ بمخزون من الألغام المضادة للأفراد مكون من ٦٩٠ ٧ لغماً. وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات المعقود في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أبلغ العراق كذلك بأن الألغام المذكورة قد دُمرت، باستثناء ٤٥ لغماً احتُفظ بها لأغراض مسموح بها بموجب المادة ٣ من الاتفاقية.

٦٦- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **جنوب السودان** في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، مما يعني أن الموعد النهائي المحدد له لإتمام تدمير مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد هو ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٦٧- وذكر جنوب السودان في تقريره الأولي المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بموجب المادة ٧، أنه عثر على ٤ ألغام مخزنة مضادة للأفراد تُركت في معسكرات سابقة، سيتولى الفريق الدائمركي لإزالة الألغام تدميرها في الفصل الجاف من فترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، الذي عُقد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أشار جنوب السودان إلى أن هذه الألغام تشكل جزءاً صغيراً من مخبأ أكبر للأسلحة اكتُشف وسيتعين تدميره بأكمله بمجرد حصول جنوب السودان على التمويل اللازم، وعندما تكتمل جميع الترتيبات الضرورية. وأوضح جنوب السودان في معلومات قدمها إلى وحدة دعم التنفيذ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أن إعلانه بشأن اكتشاف مخزونات لم تكن معروفة سابقاً من الألغام المضادة للأفراد كان خطأً في واقع الأمر.

٦٨- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **فنلندا** في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، مما يعني أن الموعد النهائي المحدد لها لإتمام تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد هو ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٦٩- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات المعقود في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أشارت فنلندا إلى أن عملية التدمير انطلقت بعيد بدء نفاذ الاتفاقية بتدمير ٢٢٠ ٤٥٥ لغماً، وأنها ستنتهي بنهاية عام ٢٠١٥. كما أفادت فنلندا بأنها لا تزال تمتلك مخزوناً يضم ٣٠٨ ٨٠٩ ألغام مضادة للأفراد يتعين تدميرها. وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، ذكرت فنلندا أن أكثر من ٩٠ في المائة من مخزونها قد دُمر بالفعل، إذ دُمِّر أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ لغم في عام ٢٠١٣.

٧٠- وأشارت فنلندا في تقرير الشفافية الذي قدمته في عام ٢٠١٤ بموجب المادة ٧ إلى أنها ما زالت تمتلك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد يضم ١٨١ ٥٥ لغماً، وأن ٨٩١ ٧٤٤ لغماً دُمرت في الفترة بين عام ٢٠١٢ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧١- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **الصومال** في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مما يعني أن الموعد النهائي المحدد له لإتمام تدمير مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد هو ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأبلغ الصومال، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمه في عام ٢٠١٢ وفقاً للفقرة ١ من المادة ٧ بأنه يبذل جهوداً في الوقت الراهن للتحقق مما إذا كان مخزونه يضم ألغاماً مضادة للأفراد، وأشار إلى أنه سيقدم تقريراً عن نتائج ذلك.

٧٢- وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى **بولندا** في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مما يعني أن الموعد النهائي المحدد لها لإتمام تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد هو ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقبل أن تنضم بولندا إلى الاتفاقية، قدمت طوعاً وبانتظام معلومات عن مخزوناتها، منها معلومات تدل على أنها خفضت تدريجياً مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد عن طريق سحب ألغام من قوائم الجرد وتفكيكها. وفي اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر، ذكرت بولندا أن الألغام المتبقية البالغ عددها ٠٠٠ ٢٠٠ لغم قد سُحبت بالفعل من قوائم جرد القوات المسلحة في عام ٢٠١٠، وأنها تمكنت منذ ذلك التاريخ من تدمير ٩٧ في المائة من مخزوناتها الأصلية.

٧٣- وأبلغت بولندا في تقرير الشفافية الأولي المقدم وفقاً للفقرة ١ من المادة ٧، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بأن مخزوناتها ما زالت تضم ٩٥٧ ١٦ لغماً مضاداً للأفراد. وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، أشارت بولندا إلى أن مخزونها الأصلي كان يحتوي على ٩٨٤ ٠٨٧ ١ لغماً مضاداً للأفراد، وأنها عمدت قبل بدء عملية التصديق إلى تدمير نحو مليون لغم مضاد للأفراد. وذكرت بولندا كذلك أنه لا يزال يتعين تدمير ٩٥٧ ١٦ لغماً من طراز PSM-1، و٠١٩ ٢ غطاءً للألغام من طراز PSM-1 بدون متفجرات، و٠٤٤ ٢١ غطاءً للألغام من طراز MON-100، و٢٨٢ ٣ غطاءً للألغام بدون متفجرات، وأجهزة تفجير شتى، وأن تدميرها بالكامل سيستغرق سنتين وسيكلف نحو ٠٠٠ ١٧٥ يورو.

٧٤- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، اتُّفق على أن تقوم جميع الدول الأطراف، في حالة اكتشاف مخزونات ألغام لم تكن معروفة من قبل، بعد انقضاء الآجال المحددة لها لتدمير المخزونات، بالإبلاغ عن هذا الكشف وفقاً لالتزاماتها بموجب المادة ٧، والاستفادة فضلاً عن ذلك من الوسائل غير الرسمية الأخرى لتقاسم هذه المعلومات في أقرب فرصة ممكنة، وتدمير هذه الألغام المضادة للأفراد باعتبارها مسألة ذات أولوية عاجلة[١٠]. (يمكن أن تتخذ "الوسائل غير الرسمية" على سبيل المثال شكل تبادل المعلومات أثناء برنامج العمل لما بين الدورات).

٧٥- ومنذ مؤتمر قمة كارتاخينا، قدمت الدول الأطراف التالية معلومات تتعلق بكشف وتدمير مخزونات ألغام لم تكن معروفة من قبل:

٧٦- [...]

٧٧- [...]

٧٨- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات المعقود في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغت **بوروندي** بأنها اكتشفت ٧٦ لغماً مخزناً مضاداً للأفراد لم تكن تعلم بوجودها من قبل. وأفادت بوروندي كذلك بأن هذه الألغام قد دُمّرت الآن. وذكرت بوروندي في تقريرها المقدم عام ٢٠١١ بموجب المادة ٧ أنها قامت في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ بتدمير ٦٩ لغماً مضاداً للأفراد كانت مخزنة لدى الإدارة الوطنية للمخابرات.

٧٩- وفي اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر، أشارت **كوت ديفوار** إلى أن قوات الجيش الجمهوري عثرت على عدة صناديق غير مستخدمة تحتوي ألغاماً مضادة للأفراد خلال حملة وطنية لجرد الأسلحة نُظمت عقب الأزمة السياسية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات الذي عُقد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أعلنت كوت ديفوار عن اكتشاف ٨١٨ ١ لغماً مضاداً للأفراد لم تكن معروفة في السابق، دُمِّر منها ٥٢٦ ١ لغماً واحتُفظ بـ ٢٩٢ منها لأغراض مسموح بها بموجب المادة ٣.

٨٠- وفي اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أشارت **جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً** إلى أن قواتها المسلحة اكتشفت، عند سعيها لتحديد نوع الذخائر التي بحوزتها وينبغي تدميرها عملاً بالتزاماتها بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، ٨ صناديق تحتوي على حوالي ٥٠٠ لغم مضاد للأفراد من طراز PF+-S. وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات المعقود في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، ذكرت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً أنها دمرت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ مخزوناً لم يكن معروفاً من قبل يضم ٢٤٨ ١ لغماً من طراز PFM-1S.

(١٠) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٢.

٨١- وخلال اجتماع الدول الأطراف الحادي عشر، أوضحت **غينيا – بيساو** أنها عثرت على مخزون صغير من الألغام المضادة للأفراد في قاعدتي كيبو وغابو العسكريتين خلال عملية تقييم مشتركة أجرتها حكومة غينيا – بيساو ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة لتحديد كمية مخزون ذخائرها. وعُثر على ٧ ألغام من طراز PMN وصندوقين أصليين فيهما ألغام من طراز POMZ-2. وأشارت غينيا – بيساو إلى أنها تعتزم تدمير هذه الألغام في أقرب فرصة ممكنة قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وفي اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر، أشارت غينيا – بيساو إلى أنها غير قادرة على تدمير هذه الألغام نظراً إلى عدم توفر الدعم اللوجستي والمالي لبرنامجها الخاص بمكافحة الألغام منذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، لكنها تأمل التمكن من ذلك قبل اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر. ومنذ ذلك الوقت، لم تقدم غينيا – بيساو أي معلومات محدثة بشأن مخزونات الألغام المضادة للأفراد التي لم تكن معروفة من قبل.

٨٢- وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات المعقود في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، ذكرت **نيجيريا**، وهي تشير إلى أنها بلد شهد حرباً أهلية ويملك من ثم ذخائر مخزنة في مواقع كثيرة في أرجاء أراضيه، أن الجيش النيجيري يتخذ، بناءً على توجيه وزاري، خطوات لإعادة تقييم الذخائر الموجودة في مخزونه ليرى أهناك أم لا مخزونات لم تكن معروفة من قبل. وأكدت نيجيريا من جديد أنها ستفي بالتزاماتها وبتعهداتها بموجب خطة عمل كارتاخينا إذا عُثر على هذه المخزونات.

٨٣- وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، ذكرت **الفلبين** أن مركز مراقبة الذخائر التابع للقوات المسلحة الفلبينية تخلص في عام ٢٠١١ مما مجموعه ٣٣٤ قطعة من الألغام المضادة للأفراد المكتشفة حديثاً أثناء حملة مراقبة وتفتيش مختلف مستودعات الذخائر في الفلبين بموجب الولاية الموكلة إليه وفقاً للتسلسل الهرمي للقوات المسلحة الفلبينية.

٨٤- وفي مؤتمر قمة كارتاخينا، اتفقت الدول الأطراف على "اغتنام كل فرصة لتعزيز وتشجيع التمسك بقواعد الاتفاقية"[(١١)]. وفي عام ٢٠١٢، سعت رئيستا اللجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، وهما ألمانيا ورومانيا، إلى الوفاء بهذا الالتزام بتشجيع الدول غير الأطراف على تبادل المعلومات عن الخطوات التي تتخذها في سبيل التمسك بقواعد الاتفاقية، أي بواسطة تقديم معلومات طوعاً عن المخزونات التي تملكها. وفيما لم تقدَّم أي معلومات إضافية، أشارت الرئيستان إلى أن بعض الدول غير الأطراف قدمت طوعاً معلومات عن المخزونات الموجودة بحوزتها، وأن دولاً غير أطراف أخرى قدمت ما يُشار إليه بتقارير طوعية وفقاً للمادة ٧ رغم أن بعض هذه التقارير لم يتضمن أي معلومات تتعلق بمخزونات الألغام المضادة للأفراد وبعضها غامض أحياناً. وأشارت الرئيستان إشارة خاصة إلى ما يلي:

(١١) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٣.

٨٥- في عام ٢٠٠٧، أفادت **منغوليا** طوعاً بامتلاكها ٤١٧ ٢٠٦ لغماً مضاداً للأفراد. وعلاوةً على ذلك، أفادت منغوليا في الاجتماع العاشر للدول الأطراف بتدميرها ١٠٠ لغم مضاد للأفراد في اختبار للتدمير، مما خفض عدد ألغامها المخزنة المضادة للأفراد إلى ٣١٧ ٢٠٦ لغماً. كما أبلغت منغوليا الاجتماع العاشر للدول الأطراف بأنها ستدمر ٣٨٠ لغماً آخر من هذا المخزون في عام ٢٠١١. وأفادت **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** طوعاً في عام ٢٠١١ بأنها تمتلك مخزوناً صغيراً من الألغام المضادة للأفراد ولكنها لم تقدم معلومات عن طراز وكميات هذه الألغام.

٨٦- وقدمت **أذربيجان** طوعاً معلومات في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالألغام الأرضية في أذربيجان ولكنها لم تقدم معلومات عن المخزونات التي تملكها. ويقدم **المغرب** طوعاً وبانتظام معلومات بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالألغام الأرضية في المغرب إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولكنه لم يقدم معلومات عن المخزونات التي يملكها سوى القول إنه لا يملك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد يمكن تدميره. وفي اجتماعات اللجان الدائمة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢، قال المغرب إنه لا يملك مخزون ألغام مضادة للأفراد بل يحتفظ بألغام معطلة مضادة للأفراد لأغراض التدريب. وفي عام ٢٠٠٥، قدمت **سري لانكا** طوعاً معلومات بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالألغام الأرضية في سري لانكا، غير أنها أشارت فيما يخص مخزون الألغام المضادة للأفراد إلى أن "هذا التقرير لا يحتوي على المعلومات"، و"فيما يتعلق بالتقارير المقبلة، سيخضع الموقف للمراجعة، مع مراعاة كل العوامل ذات الصلة".